

مادة ٢٧ - فيما عدا السفن الحربية تسرى أحكام هذا القانون على كل سفينة مسجلة تحت علم الجمهورية ومعدة للعمل في رحلات خارج الموانئ .
وكذلك تسرى هذه الأحكام على ربان السفينة وأفراد طاقمها والمسافرين عليها ولا يمنع من تطبيق هذه الأحكام خضوع الشخص أيضا للأحكام الخاصة بالنقابات أو الهيئات المنعقدة قانونا .

مادة ٢٨ - ينفى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه وكذلك كل حكم يخالف أحكام هذا القانون في إقليم الجمهورية .

مادة ٢٩ - يفتر هذا القانون في الجريدة الرسمية .
وعلى وزير البحرية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ما
مدبريامة الجمهورية في ٢ ذي الحجة سنة ١٣٧٩ (٢٨ مايو سنة ١٩٦٠)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٠

في شأن إعفاء جميع عمليات صرف أرباح القطن موسم ١٩٥٣/١٩٥٤ من رسوم الدمغة بأنواعها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة والقوانين المتعلقة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن شراء محصول القطن ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه والقوانين المتعلقة له ، تنفى من رسوم الدمغة بأنواعها المحررات الخاصة بعمليات صرف أرباح قطن موسم ١٩٥٣/١٩٥٤ وكذلك المبالغ المنصرفة من هذه الأرباح إلى المزارعين المنتجين لتلك الأقطان .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر ما
مدبريامة الجمهورية في ٢ ذي الحجة سنة ١٣٧٩ (٢٨ مايو سنة ١٩٦٠)
جمال عبد الناصر

جمال عبد الناصر

مادة ٢٨ - ينفى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه وكذلك كل حكم يخالف أحكام هذا القانون في إقليم الجمهورية .

مادة ٢٩ - يفتر هذا القانون في الجريدة الرسمية .
وعلى وزير البحرية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ما
مدبريامة الجمهورية في ٢ ذي الحجة سنة ١٣٧٩ (٢٨ مايو سنة ١٩٦٠)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٠

بتعديل القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ يفرض ضريبة لتمويل الدعاية للقطن المصري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ يفرض ضريبة لتمويل الدعاية للقطن المصري المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ المشار إليه النص الآتي :

مادة ٢ - على أصحاب المحالج والمكاس أن يحصلوا هذه الضريبة ويوردها لحساب مصلحة القطن بوزارة الاقتصاد (ضريبة الدعاية للقطن)